السكان والتنمية البشرية

الأستاذ عبد الرزاق علي الرجيبي

الجماهرية الليبية

مقدمة: لم يعد من الغريب اليوم الحديث عن أعداد هائلة من سكان الأرض ممن يعانون من الفقر، والمجاعة، وسوء التغذية، فحالة البؤس هذه ظهرت، وانتشرت على نطاق واسع منذ حوالي ستين عاماً تقريباً، أي بعد أن استيقظ العالم من ويلات الحرب العالمية الثانية، وما أنجزته من دمار أحاط بجلّ أرجاء المعمورة، وخراب لما ضحت الإنسانية طويلاً من أجل أن يرى النور الذي جُند معظمه لخدمة آلة الحرب، وتشريد لعشرات الملايين من البشر، ناهيك عن ملايين أخرى ذهبت قتلى، وهي أمور ركزت عليها العديد من الدراسات، والبحوث العلمية شاركت في إبرازها، وتحديدها، وتوضيح معالمها، وتفسير أسبابها، والعمل على إيجاد الحلول لها رغم اختلاف في مناهجها، وأساليبها، وتخصصاتها كالجغرافيا، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والسياسة، وعلوم الحياة . . . ، وسواها من العلوم الأخرى، الأمر الذي يحتم بكل تأكيد القول أن خيار التنمية ما هو إلاّ نتاج لتلك الدراسات، والكتابات، حيث برزت الكثير من المفاهيم التي باتت جزءاً مهماً من التفكير العالمي، وأفرزت مجموعة من المصطلحات السائدة عالمياً كحالة الفقر، والمجاعة والبؤس، وسوء التغذية، وتدني الوضع الصحي، والانفجار السكاني، والنمو الديموغرافي المفرط، ونمو مدن الصفيح، وانتشار الأمية، والتخلف التكنولوجي، وتدهور حالة الطفولة. . . . ، هذه المفاهيم وغيرها تستعمل لوصف حالة العالم الثالث التي لا تعني صيغة معينة في تحديد استخدامها كمعيار للمقارنة، إذ يوصف العالم الصناعي بأنه المتطور، أو المتقدم، خلافاً إلى باقي أرجاء العالم كأن نقول العالم النامي، أو

المتخلف، أو اللاصناعي، أو الفقير، أو المهيمن عليه، أو المتأخر، أو السائر في طريق النمو. . . وغيرها .

ترتبط معظم المفاهيم السابقة بعامل أو عدة عوامل أظهرت تلك الصفة، فمفهوم التخلف يمكن ربطه بعدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الإقليم الجغرافي أو الكيان السياسي، أما مصطلح التخلف فيرتبط بالمقارنة بدرجة التقنية أو العلمية التي وصلت إليها قارة أو أي دولة لتوضيح الاختلاف بين درجة التطور في الإنتاج، والاستهلاك، والتنظيم

دراسة السكان: لدراسة السكان أهمية قصوى، فحياة المجتمعات تتأثر بعضها ببعض، ولها ارتباط وثيق بالظواهر السكانية في كل أقطار العالم، حيث أن لها علاقة وثيقة بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك وتختلط لتكون صورة عالمية لها علاقات متبادلة، وبذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تعتبر الأساس لفهم كثير من المتغيرات الدولية، ونتيجة للنمو الهائل في عدد سكان العالم ظهرت العديد من التعبيرات المحددة والمعنية بهذه الظاهرة الديموغرافية، وبخاصةٍ في العالم النامي والتي من بينها النمو الهائل للسكان، القنبلة البشرية، الانفجار السكاني.

ختمت الظروف المصاحبة للنمو السكاني الكبير الذي يشهده العالم الثالث التي تم الحكم عليها بكبر حجمها مقارنتها بما هو كائن في الدول المتقدمة إذ تضاعف سكان الأخيرة مرة واحدة في مدة ما بين 70 — 80 سنة، في حين أن سكان العالم النامي احتاج فقط لفترة ما بين 25 — 30 سنة، ومن المفارقات التي قد تلاحظ عند النظر إلى بعض الدول فرادى من العالمين نرى أن سكان اندونيسيا تضاعفوا كل 24 سنة، بينما يحتاج

سكان المملكة المتحدة لحوالي 140 سنة ليتضاعف عددهم[1]، في حين يلاحظ أن سكان ليبيا زادوا أكثر من أربع مرات، في مدة 40 سنة، ما بين سنة 1954 حيث كان مجموعهم حوالي 1041599 نسمة، إلى سنة 1995 حين بلغ عددهم 4389739 نسمة، بينما يتوقع أن يزيد ذلك عن أكثر من خمس مرات ونصف خلال 50 سنة أي حتى عام 2005 إذ يقدر بأن يصلوا حينها إلى حوالي 6097556 نسمة[2]. مَثَّلَ هذا النمو المذهل لعدد السكان هاجساً للعديد من الباحثين للعمل على إيجاد إجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه والمتمثل في النتيجة التي سيكون عليها سكان العالم بفعل هذه الزيادة الكبيرة، وكيفية سد حاجات الملايين الجدد من الغذاء، والشراب، والكساء، والمأوى، وطريقة العيش، والصحة، وتوفير ظروف حياتية تليق بالإنسان، وبخاصة إذا ما علمنا أن هذا النمو السكاني تختلف نسبته من مكان للآخر من العالم، إضافة إلى أن المستوى المعيشي، ونوعية، وكمية، وكيفية الإنتاج الاقتصادي هي الأخرى تختلف من مكان لآخر، وهو ما يَنتُجُ عنه بطبيعة الحال اختلال وسوءٌ في توزيع الموارد الاقتصادية من ناحية، وبين تركز السكان من ناحية أخرى.

من هنا يأتي دور الجغرافي للمساهمة في دراسة الأوضاع السكانية التي نتجت عن هذا التطور، حيث تقع عليه المسؤولية، بحسب طبيعة تخصصه، في دراسة البيئة الجغرافية التي تعد المكان الذي يؤدي فيها السكان دورهم، مضافاً إلى ذلك قيامه بالبحث الدقيق عن الأسباب التي تدفع بالزيادة السكانية نحو النمو السريع، وما يترتب عليها من نتائج، وحتى تعم الفائدة وترتقي درجة، فإن ما يتوصل إليه من نتائج ايجابية يتطلب الأمر التعاون مع العلوم الأخرى ذات العلاقة بموضوع الدراسة ممثلةً في علوم الاقتصاد، والاجتماع،

---

1 – ج. جازيس – ج. دومينجو، دراسات في جغرافية التنمية، (تعريب) محمد علي الفاضلي، محمد الحمادي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1996، ص 35 .

2 – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2003، ص 24 .

والسياسة، وعلوم الحياة. . . وغيرها، كما أنه مُلْزَمٌ بضرورة اللجوء إلى ما توصلت إليه الدوائر الرسمية من نتائج للإحصاءات ذات العلاقة بموضوع السكان حتى يكون تفسيره للظواهر الاجتماعية السائدة قد تم ربطها بالبيئة الجغرافية، مدعوماً بالإحصاءات الدقيقة، والأرقام المؤكدة لصحة النتائج التي توصل إليها حتى تكتمل الصورة بشكل واضح وجلي بشأن الوضع السكاني لمنطقة الدراسة، ويمكن بالتالي معرفة أسباب الظاهرة، واستخلاص ما يجب القيام به حيالها.

عند التطرق لدراسة أي ظاهرة سكانية، أو دراسة شاملة لسكان منطقة، أو إقليم ما فإنها لا تخرج في إطارها عن مجالات ثلاث تتمثل في عدد السكان في مكان محدد، وتوضيح نوع التغيرات الديموغرافية التي تطرأ على حجمهم، ومدى تأثره بالزيادة أو النقص، ممثلة في المواليد، أو الوفيات، والهجرة بجميع أنواعها وعلى مختلف مستوياتها، إلى جانب دراسة نوع السكان، والحالة الزواجية لهم، وتصنيفهم حسب النوع، وتعدد مرات العزوبية، والترمل، والطلاق باعتبارها عوامل مهمة لها تأثيرها في معدلات نمو السكان من خلال تأثر الخصوبة بتلك الحالات، والنوع (ذكور + إناث)، وخصائصهم، وما يميزهم عن المجموعات السكانية الأخرى أي تراكيبهم العمرية، والنوعية، والاقتصادية، والعرقية، واللغوية، وغيرها، أيضاً توزيعهم في إطارهم الجغرافي الذي يعيشون داخله، وأخيراً العوامل والتغيرات التي تؤثر في هذا التوزيع .

تعد دراسة السكان وتقدير ما يحتاجونه من الإسكان في الحاضر والمستقبل ذات أهمية ليس فقط لمحاولة معرفة العدد الحالي، ونموه في السابق فقط، بل في تحديد التزايد السكاني مستقبلاً من خلال تقدير عدد السكان لسنوات قادمة، ويعتبر هذا على درجة كبيرة من الاهتمام للمخططين الذين يضعون سياسة خطط التنمية المختلفة للدولة، وهو ما يعني ضرورة مراعاة الاتجاهات الخاصة بعدد الأسر، وتركيبها المعيشي، وعلاقة ذلك بنمو، وتركيب السكان .

أما التعرف على التغيرات السكانية، وتعليلها، ومعرفة النمو المستقبلي فيجب السعي إليه بجدية لمعرفة أسبابها المتمثلة في المواليد، والوفيات، والهجرة، فهذه التغيرات تتأثر بدورها بعددٍ من العوامل المترابطة والمتشابكة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، كذلك العمل على فهم هذه المتغيرات، وبخاصة احتمالات التزايد، أو التناقص في المستقبل من أجل الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم السكان لسنوات قادمة .

يعني التركيب السكاني كل الخصائص السكانية التي يمكن قياسها وتمثيلها رقمياً كنسبة الصغار، أو الكبار، وكذلك التركيب حسب نوع الجنس، ونسبة القادرين على العمل، ونسبة الأمية داخل الإقليم، أو نسبة المتعلمين، أيضاً الفئات الاقتصادية في المجتمع حيث يتم توضيح هذه النسب إلى إجمالي عدد السكان داخل نفس الإقليم.

من الخصائص السكانية ذات الأهمية عند دراسة التركيب السكاني لأي حيز جغرافي دراسة السكان حسب العمر، والنوع، ومستوى المعيشة، ونوعه (حضر، ريف، رحل)، والحالة الزواجية، والدين، واللغة، والمهنة، ومستوى التعليم، ولكل خاصية من هذه الخصائص ارتباط وثيق بعدد المواليد، والوفيات، والهجرة، ومما لاشك فيه أن التركيب الديموغرافي لأي شعب يؤثر في بقية العمليات الديموغرافية التي تؤثر بدورها في هذا الشعب من حيث التجديد المستمر للأجيال المتوالية حسب، السن، والنوع.

تهتم دراسة توزيع السكان بأمرين هامين هما العدد، والمكان الذي يمكن أن يكون قرية صغيرة، أو مدينة، أو دولة، أو قارة، وتتناول بالتوضيح عدد الذين يعيشون في الريف، والحضر، وفي مدن الدواخل، والمدن الساحلية، والعوامل المؤثرة في توزيعهم، وهل هناك استراتيجية لإعادة توزيع السكان في المستقبل ؟، وأسبابه، وبما يتأثر، ومعرفة معدلات النمو العددي للسكان، والنتائج المترتبة على إعادة التوزيع، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو أمنية .

يعتبر السكان عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، وذا أهمية مزدوجة حيث يلعب السكان دوراً هاماً في عمليتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنهم الأساس الوحيد الذي ترجع إليهم عملية الاستهلاك سواء في حالة البطالة أو العمل، فالملاحظ ترافق زيادة عدد السكان مع ارتفاع في معدلات الاستهلاك، وذلك بنفس القدر تقريباً عند بقاء كل الأشياء على وضعها، غير أن « النمو في عدد السكان يساهم في زيادة الإنتاج ليس فقط لزيادة العدد ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى منها وفرة أو ندرة العناصر المكملة، وأساليب، وطرق الإنتاج المستخدمة، والمستوى التنظيمي، وغير ذلك »[1].

تعد الموارد البشرية من أهم وأثمن الموارد جميعها، فهي مصدر القوى البشرية اللازمة للعمل، وبها تقوم العملية الإنتاجية، إذ أنها توفر عنصري العمل والتنظيم اللذين بدونهما لما استطاع المجتمع تكوين رأس المال بأشكاله المختلفة، كما تقوم بمعظم عملية الاستهلاك، « وعادةً ما يستخدم اصطلاح السكان Population للإشارة إلى الإنسان كمورد اقتصادي يشتمل على جميع أعداد السكان بدءاً من الأطفال الرضع إلى الشيوخ، في حين يستخدم اصطلاح القوى البشرية Human Force للإشارة إلى الإنسان كعنصر إنتاجي ليشمل جميع السكان الذين هم في سن العمل ما بين سن (15 – 64)، كما يستخدم اصطلاح القوى العاملة Labor Force للإشارة إلى الإنسان كمدخل إنتاجي يشمل جميع السكان الذين يعملون فعلاً »[2]، إذ يتطلب الأمر التخطيط للموارد البشرية بوضع برامج تُبَيِّنُ حاجة المجتمع من المهارات، والتخصصات المطلوبة، ولا يتأتى تخطيط تلك الموارد بدون

---

1 – محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية البشرية مفهومها ـــ نظريتها ـــ سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 391.

2 –محمد فوزي أبو السعود، وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 21.

التخطيط مع المجالات الأخرى حيث أن التنسيق بين الموارد البشرية، وخطة الإنتاج، وطرق التمويل تعد أموراً ضرورياً .

مصادر الدراسات السكانية: تعتمد الدراسات الديموغرافية على مجموعة من النتائج الإحصائية التي توفرها الجهات المسؤولة على الإحصاء والتعداد التي هي في معظم الحالات عبارة عن أرقام مجردة في حاجة إلى تفسير، وتوضيح، وتحليل حتى تظهر في صورة نتائج تعطي شرحاً لما حدث في الماضي مقارنة مع الإحصاءات التي سبقتها، ويمكن أيضاً من خلالها التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً بناءً على التوقعات وفق التغيرات السكانية المقدرة، وتعد من المصادر الرئيسة التي عليها ترتكز أغلب البرامج ذات العلاقة بالسكان والتنمية، ويعتبر التعداد العام للسكان من أهم مصادر الدراسات السكانية في العالم الذي تقوم الحكومات بالإعداد له، والإشراف عليه، واستخراج بياناته، ويتميز بالشمول والدقة، وبخاصة بعد تطور نظم المعلومات واستخدام الطرق الإحصائية، وأخيراً إدخال تقنية الكمبيوتر التي ساهمت في التقليل من احتمالية الخطأ إلى حد كبير، ومن الجدير بالذكر أن قِدمَ عمر التعداد السكاني يرجع ((إلى الأزمنة القديمة وسجله تاريخ الكثير من الحضارات كالفينيقيين، والصينيين، والرومان، والعرب غير أنه لم يكن معروفاً بهذا الاسم، و لم تكن له نفس الأغراض بل كان من أجل معرفة حالة ما، وعدد القادرين على حمل السلاح، ودفع الضرائب، والزكاة . . . ، وعندما دعت الحاجة لإجراء تقدير عام للسكان يعمد المسؤولون في أوروبا إلى تقدير عدد الأسر، أو عدد مواقد النيران في البيوت ثم يضاعفون العدد الناتج بعدد يعدونه مثلاً لمتوسط عدد أفراد الأسرة. ويعود تاريخ إجراء أول تعداد إلى سنة 1703 في اسلندا، بينما يمثل عام 1790 تاريخ أول تعداد منظم في العالم وكان في الولايات المتحدة، تلاه آخر جرى في كل من إنجلترا، وفرنسا سنة 1801، ثم توالى إجراؤه

في دول العالم كل خمس سنوات»[1]، غير أنه من خلال الملاحظة نجد أن معظم دول العالم تأخذ الآن بدورية التعداد حسبما أوصت به منظمة الأمم المتحدة بشأن إجراء التعداد العام للسكان وأكدت على أنه بعد مضي 10 سنوات من إجراء آخر تعداد، وأن البيانات المُحَصَّلَةُ منه تصبح تاريخية، الأمر الذي يستوجب تحديثها بإجراء آخر، كما أن الفترة الفاصلة بين التعدادين مناسبة التي أُتفِقَ عليها لتنظيم هذه العملية، إذ أن القيام بها يتطلب في كل مرّة توفير إمكانات مادية وبشرية كبيرة يصعب توفيرها في فترت أقصر مدةً، بالإضافة إلى أن عمليات الإعداد للتعداد تتطلب في المتوسط سنةً ونصف من العمل المتواصل، في حين أن تنفيذه وتجهيز بياناته، وإصدار النتائج النهائية وتحليلها يقارب ثلاث سنوات[2]، وفي حالة ليبيا التي لم تعرف إجراء تعداد سكاني رسمي يتمتع بمعايير علمية ـــ ولو أنها محدودة ـــ إلاّ في عام 1954 بعد حصولها على ما يعرف بالاستقلال، حيث أجرت سلطة الاحتلال الإيطالي خلال سنتي 1931 و 1936 ما يعرف بأول تعداد للسكان غير أنه أهمل الكثير من الجوانب التفصيلية، و لم يغطِ معظم أجزاء البلاد، واعتمد على ما يدلي به شيوخ القبائل من معلومات كان جلّها غير صحيحة خشية التجنيد في صفوف الجيش الإيطالي، كما أن هناك العديد من التقديرات التي قامت بها الدولة العثمانية قبل الغزو الإيطالي لليبيا غير أنها لم تكن بأحسن حالٍ من نتائج تقديرات من خلفهم على حكم البلاد، وهو ما يحتم اعتبار أن ما جرى سنة 1954 هو التعداد الرسمي الأول، تلاه آخر سنة 1964، وثالث في سنة 1973، أما الرابع فكان في عام 1984، بينما الخامس في سنة 1995، ويجري الإعداد للتعداد السادس، وقد تميزت التعدادات السابقة بتحسن نتائجها، ودقة بياناتها، وشمول المنضوين تحتها، وصحة ما أظهرته من نتائج،

---

1 – محمد الصطوف، الإحصاء السكاني، جامعة سبها، 1995، ص 18.

2 سالم أبو عائشة، تطور تعداد السكان، (المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق)، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 23.

وتنبؤاتها المستقبلية من تعداد لآخر ما يعني أن هناك تطوراً في الطرق، والأساليب المستخدمة، والمهارة التي تمتع بها القائمون به واستفادتهم من أخطاء سابقيهم .

ركز المكتب الدولي للمعلومات السكانية التابع للأمم المتحدة وتولى تقسيمها إلى ثلاثة أقسام يمثل الأول الإحصاءات الحيوية التي تمثل المسجلين من المواليد، والوفيات، والحالة الزواجية، إذ أن لها أهمية بالغة في الدراسات السكانية، غير أن العديد من دول العالم، وبخاصة في أفريقيا، وآسيا لم تهتم بها بالشكل المطلوب رغم حاجتها الماسة جداً لها، وجرى التركيز عليها في ليبيا اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين بداية من أواخر الستينيات، حيث تتوفر معلومات محدودة إلاّ أنها توسعت بياناتها اعتباراً من بداية السبعينيات، وتعتبر شاملة، ومنتظمة سنوياً منذ منتصف الثمانيات وحتى الآن، أما القسم الثاني فيضم الإحصاءات الاجتماعية التي تعنى بأصول السكان الاجتماعية، ومعلومات عن الأنشطة الاقتصادية، ومستوى دخلهم، ونمط المعيشة السائد، ونوع النشاط الاجتماعي، والثقافي، والحياة العائلية، وأخيراً القسم الثالث الذي يهتم بالإحصاءات الاقتصادية كإحصاءات الإنتاج الزراعي، والصناعي، والتجارة، ومعدلات الاستهلاك، والنقل والمواصلات، وسواها من الأعمال ذات العلاقة بالمال والاقتصاد[1].

للحصول على بيانات توضح جُلّ أو بعض خصائص السكان سواء على مستوى الدولة أو إقليم منها، تستخدم عملية المسح بالعينة التي تعتبر مكملة للتعداد السكاني، والعينة تمثل جزءً من السكان المراد دراستهم التي تختلف عن ما يعرف بالمسح الشامل يضم كل السكان الذي يمثله التعداد العام، ويتم اللجوء لهذا الأسلوب في معرفة وضع السكان لتوفير الجهد المبذول، والنفقات المادية الكبيرة، بالإضافة إلى دقة ما تسفره العيينة من نتائج، إذ أنها تصمم للحصول على بيانات تنطبق على جميع السكان التي يراعى أن

---

1 - يسري الجوهري، جغرافية التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، 65 .

تحسب على أسس محددة وعلى درجة عالية من الدقة دونما تحيز من أي شكل، وتضم عدة أنواع على رأسها العينة العشوائية، والعينة الطبقية، والعيينة المنتظمة، والعيينة المتعددة المراحل، فقد أجرى في ليبيا ما يعرف بالمسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 من أجل تكوين قاعدة بيانات واسعة اجتماعية، اتفاقية، وداخلية عن الأسرة الليبية، وذلك على عينة مختارة منها باعتماد العيينة العشوائية الطبقية العنقودية ذات المرحلتين .

التنمية البشرية:

إن ما يدعو لوجود، واستحداث، والتخطيط، والشروع في التنمية، هو سيطرة التخلف، أو التأخر، الذي يمكن أن يعني المقارنة بما توصلت إليه دول من مرحلة متقدمة ما يعني وجود اختلاف في درجة التطور بين أقطار العالم المختلفة، وبذلك يمكن أن نستنتج مفهوماً يتماشى مع ما تقدم أي أنه " عدم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية، والبشرية المتاحة في الدولة، أو مع تراكم غير كاف لرأس المال، . . . فإذا ما أخذنا في الاعتبار درجة التطور الاقتصادي فإنه من الممكن القول أن كل المجتمعات تمر بعدة مراحل من بينها مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة الاستهلاك الضخم، . . . . ، غير أن هناك من عرّفوا التخلف بأنه ظاهرة تاريخية مستقلة، وليس مرحلة مرت بها بالضرورة الاقتصاديات التي وصلت اليوم إلى مرحلة راقية من التطور "[1]، كما أن التخلف لا يعني انعدام التنمية، فكل مجتمع نما بشكل أو بآخر، وبدرجة أكبر أو أقل من غيره، ولا يمكننا فهم التخلف إلاّ باعتباره وسيلة للمقارنة بين مستويات التنمية، وأنه وثيق الصلة بحقيقة تفاوت التنمية الاجتماعية في مختلف جوانبها، فمن الناحية الاقتصادية

---

1 - ج. جازيس – ج. دومينجو، دراسات في جغرافية التنمية، مرجع سابق، ص 23 .

البحتة نجد أن بعض المجتمعات قد تقدمت أكثر من غيرها من خلال إنتاج أكثر وتحولها إلى ثراء أكبر[1].

تتعدد مفاهيم التنمية، وتتنوع باختلاف انتماء من يقرّ هذا التعريف أو ذاك، حيث يلعب التخصص العلمي، والتوجه الذي يهدف من خلاله الباحث تسخيرها، وتوضيحها من وجهة نظره التي تميل بطبيعة الحال حسب مادته العلمية التي درسها، غير أنها في مجمل مفاهيمها لا تختلف عن مضمون واحد له هدف واحد مهما اختلفت آراء الباحثين، وتعددت وجهات نظرهم، فيرى البعض أن «التنمية الاقتصادية تمثل العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، الذي يقتضي ضرورة إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. . . ، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. . . ، بينما رأى البعض أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي عن طريقها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من خلال الدخل الحقيقي على مدار الزمن التي تحدث من ضمن تغيرات في هيكل الإنتاج، ونوعية السلع، والخدمات المنتجة، بالإضافة إلى إحداث تغير في طريقة توزيع الدخل لصالح الفقراء»[2]، فالملاحظ هنا أن هدف التنمية هو تحقيق سعادة الفرد، وتحسين مستواه المعيشي، والرقي به عن طريق استثمار الموارد المتاحة بأحسن الوسائل، وبالتالي بها يمكن الوصول إلى أفضل عائد، لذلك فالتنمية تسعى لزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بحيث تكون زيادةً حقيقية، وليست نقدية، وعلى مدى طويل ويتم ذلك بإحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي، وتعمل التنمية من أجل إعادة

---

1 - صبحي قنّوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1999، ص 110.

2 - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية البشرية - دراسة نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد ـــ كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص -ص. 55 - 59

توزيع الدخل لصالح الفقراء في محاولة لتذليل الفارق بين الطبقات في المجتمع، ومساعدتهم، كما أن الاهتمام بما يُقدم من خدمات تعليمية، وصحية، وسلع غذائية ضرورية، ومساكن، أي أن الهدف من التنمية في الأساس هو العمل على الوصول بحياة الفرد إلى بر الأمان، فالأفراد يسعون دائماً للوصول إلى أفضل عائد لتحقيق حياة أكثر رغداً، وأهنأ عيشاً، وللمساهمة في تلبية هذه الرغبة والمساعدة على ذلك ينبغي أن تحقق التنمية معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية بمعدلات أعلى من نمو السكان حتى يتوفر فائض اقتصادي يمكن أن يستثمر من جديد لتوسيع موارد الإنتاج وتنويعها، ويتم ذلك بتظافر الجهود ومشاركة كل الناس، وبخاصة منهم فئة المنتجين للسعي وراء تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حياة أفضل تتسم بالاستمرار، وتعمل على توسيع الخيارات للحاضرين وللأجيال القادمة، دون أن تلحق ضرراً بالبيئة، ولا أن تهدر الثروة، وهذا ما يمكن أن نسميه التنمية المتواصلة والشاملة . كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها « عملية تعزيز للقدرات البشرية لتوسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل شخص أن يحي حياة تتسم بالاحترام والقيمة»[1]، فالأساس الذي تقوم عليه التنمية البشرية يتمثل في توسيع خيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف، والقدرات، الإمكانات البشرية، فهي تتمثل أيضاً في أن يعيش كل الناس حياةً مديدةً، وصحيةً، وأن يحصلوا على المعرفة المناسبة، وكذلك حصولهم على الموارد الاقتصادية اللازمة لعيش كريم، وتمتد أيضاً لتشمل المشاركة في صنع القرار، وحياة آمنة، ومدى إمكانية دوام ذلك، وضمان حقوق الإنسان الكاملة، وهذه في مجملها معطيات ضرورية حتى يكون الفرد خلاّقاً، ومنتجاً يتمتع بالاحترام، والشعور بالانتماء إلى مجتمع يحميه، ويسعد بوجوده ضمن أعضائه، «فالتنمية البشرية أسلوب متطور يتم بموجبه تحليل مشكلات التخلف، وينتهي بتصنيف نسقي للأبعاد

---

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص. 2 .

الاجتماعية والاقتصادية يُمَكِّنُ في نهاية المطاف من بناء نموذج يعبر عن مستوى التنمية، وينحصر الهدف منها في فهم تداخل العوامل المؤثرة في التنمية، وتشخيص التفاعلات بين الاقتصاد والإنسان، وكذلك التنبؤ بمسار تطور الدول والمجتمعات»[1]، فنشر تقرير التنمية البشرية سنوياً أثار في العديد من الدول نقاشاً مهماً، ونبه إلى مدى أهمية التركيز على الناس، وقدراتهم، والفرص المتاحة لهم، وشدَّ الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي تواجه عدداً كبيراً من الدول النامية، وبخاصة فيما يتعلق بسرعة التعجيل بالتنمية البشرية، «لقد دخل منظور التنمية البشرية في صميم النقاش العالمي بشأن التنمية، ويوفر مفهوم التنمية البشرية بديلاً للنظرة التي تساوي تماماً بين التنمية والنمو الاقتصادي، فالتنمية البشرية تركز على الناس، ولا تعتبر النمو الاقتصادي، وزيادة الاستهلاك غايتين في حدِّ ذاتهما بل وسيلتين لتحقيق التنمية البشرية التي لم تدخل بعد في جوانب كثيرة من جوانب صنع السياسة، وأطر العمل»[2].

لاقى مفهوم التنمية البشرية ذيوعاً وانتشاراً بعدما تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا المفهوم منذ أن صدر أول تقرير أممي سنوي في عام 1990 حيث صار من أهم أدوات تحليل إمكانيات التنمية، وتفسير أنواع، وأشكال النمو في مختلف الدول، فقد صنفت الأمم المتحدة منذ ذلك العام دول العالم حسب درجة التنمية البشرية وفق ما يسمى بمعيار التنمية البشرية الذي يعتمد على مؤشرات اقتصادية واجتماعية، وإنسانية، واستند هذا المعيار على ثلاثة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية، «المعيار الأول يوضح مستوى المعيشة حسب متوسط دخل الفرد من الدخل القومي المعدل بالقوة الشرائية، أما المعيار الثاني فيعكس مستوى الرعاية الصحية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد، ويُبيّن المعيار

---

1 - محمد الهادي لعروق، التنمية البشرية في الجزائر، (مجلة مخبر التهيئة العمرانية)، العدد 1، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2003، ص 7.

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، ص 16 .

ث مستوى التحصيل العلمي من خلال مؤشر مركب من معدل القراءة والكتابة بين
ر السن، ونسبة المقيدين في مراحل التعليم الابتدائي، والثانوي والعالي"[1].

يتم تطبيق معايير التنمية البشرية التي أعدتها الأمم المتحدة، وإبراز مدى تأثير مسيرة
مية على حياة سكان منطقة الدراسة، وتوضيح مؤشرات التنمية البشرية على الحالة
ليمية للسكان، والرعاية الصحية، ومستوى المعيشة، وتمكين المرأة من المساهمة
شاركة في الحياة السياسية، ونوع المهن والأعمال التي تؤديها، وأمد الحياة، وغيرها من
شرات لتخرج الدراسة بخريطة للتنمية البشرية في حيز الدراسة الجغرافي حسب التقسيم
الإداري للدولة موضحةً تأثر مناطقها ـــ سلباً، أو إيجاباً ـــ بخطط التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، فمن الضروري دراسة حجم السكان، وتراكيبهم، وتوزيعهم، وفهم حركة
النمو، والهجرة، والوفاة، حيث تعتمد دراسة السكان في الأساس على الأرقام المستقاة من
مصادرها المختلفة، كما يجب ربط الأرقام الحديثة بما سبقها، إذ أن الرقم بحدِ ذاته لا معنى
له ما لم يرتبط بغيره.

إن ربط دراسة السكان بمؤشرات التنمية البشرية في أي إقليم جغرافي، أو كيان سياسي يمكنه أن يوضح لنا مدى المستوى المعيشي الذي وصل إليه أولئك من حيث التعليم، والأمية، والرعاية الصحية (معدلات الوفيات الخام، والرضع)، والعمالة، والبطالة، ودرجة مساهمة المرأة في الحياة السياسية، والمهنية، ونوع العمل الذي تمارسه، وأمد الحياة المتوقع (وهو العمر المرتقب عند الولادة)، ويستخدم للدلالة على التغذية المناسبة، والصحة الجيدة، وكذلك يوضح العناية الطبية المتوفرة للفرد، ودرجة الحصول على مياه آمنة وصحية، وطرق صرف صحي ملائمة، ثم الخروج بخريطة تمثل توزيع التنمية البشرية

---

1 - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية البشرية – دراسة نظرية تطبيقية، مرجع
ابق، ص 45 .

في الإقليم أو الدولة، ومدى تأثيرها على مناطق البلاد حسب التقسيم الإداري المعمول به، حيث تمثل تطبيقاً عملياً للمؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة، وتنشرها سنوياً في تقاريرها الصادرة، وتوضح فيها حالة شعوب العالم مع نهاية كل عام، وكان الهدف من خلال ذلك معرفة ما تم إنجازه اقتصادياً، واجتماعياً، والمستوى الصحي والتعليمي، ودرجة الحد من الفقر، ليتمكن البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وضع أسس، وأماكن، ومعايير التدخل لتقديم العون، والمساعدة للدول، والمجتمعات التي تحتاج إلى مساعدة من ناحية، والسعي لوضع حد للتدهور الذي قد تشهده الظروف الحياتية لأي دولة، أو مجتمع من ناحية أخرى، ولكن يبقى القول أن هناك صعوبة في تطبيق بعض مقاييس التنمية البشرية، وبخاصة في قياس دليل الحرية البشرية، ودليل الحرية السياسية التي تعد من النواحي المعقدة من التنمية البشرية، «إذ أن مفهومها أكثر اتساعاً، وأشد تعقيداً. . . ، ودليلها ليس مقياساً شاملاً فهو لا يحتوي على نواح هامة للتنمية البشرية، وبخاصة القدرة على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد، والحصول على احترام الآخرين في المجتمع، فقد يكون المرء ثرياً، ومعافَى، ومثقفاً لكن غياب هذه القدرة يُعرقل التنمية البشرية»[1].

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، ص 128 .